ثورة المؤسسات.. فعل واعٍ لاسترداد الحقوق المنهوبة

عبدالرحمن سيف إسماعيل

●،، لا شك أن الثورة الشعبية السلمية التي اجتاحت الوطن اليمني من أقصاه إلى أقصاه عبرت بكل تواضع عن عظمة هذا الشعب الذي مثل ظاهرة حضارية وتاريخية رافضة للظلم- والقهر والاستعباد، بل ظاهرة ثورية متمردة على الأوضاع البائسة.

فاليمنى تاريخياً رفض أن يحكم بعقلية فردية متسلطة، وحكم بعقلية المجتمع ككل.. حيث حكمته في تاريخه القديم مؤسسات شعبية ديمقراطية كان يتم انتخابها ديمقراطياً من قبل الشعب.

وهذه العقلية سبباً في التقدم والتفوق الذي ميز الحضارة اليمنية عن غيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى..

ولهذا فإن الثورة الشعبية عبرت بصدق وموضوعية عن هذه الحقيقة وصيرورتها، فالشعب بكل فئاته ومكوناته الثقافية والاجتماعية والسياسية خرج إلى ساحات الحرية والتغيير ثائراً على الظلم والاستعباد وأحدث تغييراً حقيقياً بالشراكة الإقليمية والدولية أفقدها وجاءت ثورة المؤسسات لتضفي زخماً آخر على الثورة وتساعد في استئصال دابر الفساد من المؤسسات التي توغل فيها وأفقدها رونقها وجاهزيتها..

ولتعبر عن مدى ما وصلت إليه هذه المؤسسات من ظلم وقهر، وفساد واستعباد جعل العلاقة بين قيادة المؤسسة ومنتسبيها تقوم وفقاً لجدلية (السيد والعبد) التي ألقت شخصية الموظف.. حيث تحول وفقاً لهذه الجدلية إلى مجرد شخص مقهور ومهمش ومنسي وليس مبدعاً وخالقاً لإبداع وشريكاً في صنع التحولات.

فقد تغلغل داخل هذه المؤسسات وعياً إقصائياً وممانعاً.. ولهذا تولد وعياً جديداً بالثورة والشراكة.. الوعي بدور الآخر وأهمية الآخر.. والتراكمات الكمية تؤدي بالضرورة إلى تراكمات كيفية، وهذا ما حدث فعلاً ويحدث يومياً..

ومن هذا المنطلق جاء التغيير من داخل المؤسسات وليس من خارجها .. فالمقهورون والمقصون فيها تحولوا إلى فعل ثوري واستأصلوا الفاسدين فأسقطوا بذلك الجبروت والتسلط والقهر والإقصاء.. وذلك باصطفاف هؤلاء المقهورين ورفضهم للعبودية المفرطة.

فالثورة جاءت لتعيد الأمور إلى مواقعها الحقيقية، ولإسقاط سياسة التأبيد والتالية للقيادات الإدارية أو السياسية، والإدارة بالعقلية الفردية المتعجرفة، فالمؤسسات الوطنية وكما أسلفنا تدار بعقلية المجتمع لا عقلية الفرد، والإدارة الديمقراطية هي الأكثر فاعلية وقدرة على التطوير والتغيير والبناء، وعقلية التملك والاستحواذ على المؤسسات سقطت لأنها أثبتت عدم فاعليتها وجدواها لأن هذا الأسلوب غير الحضاري يجعل المؤسسات بكل مكوناتها المادية والبشرية ملكاً للقائد الإداري وحده.. ولهذا أصيبت بالترهل والتصلب والرتابة، واصيب منتسبيها بالإحباط واليأس، وهذه العملية تسارع إلى انهيار هذه المؤسسات وسقوطها.. دون الحاجة إلى معارضة لإسقاطها.. لأن الظلم والتسلط والممارسات الإقصائية أكثر قدرة على إسقاطها من الفعل السياسي، وهذا ما شهدناه في المؤسسات التي تم إسقاطها والتي كانت تدار بعقلية واحدة وبلون سياسي، واحد فما لون السياسي الواحد أيضا يعاني وتتولد لديه رغبة في التحرر من التسلط الفردي.. خاصة وأن هذا اللون عانى كثيراً من التهميش والإقصاء الإلغاء، ولهذا انتصرت إرادتهم في استعادة حريتهم وإنسانيتهم..

وعلى حكومة الوفاق الوطني أن تعي دورها جيداً، أن تمضي في عملية التغيير وفقاً لبرنامجها التوافقي.. فالجهاز الإداري وصل حداً لا يطاق من الترهل والتدمير، وفقد الجاهزية والقدرة على استعادة دوره وألقه.. ولا يمكن معالجة هذه الأوضاع المتردية وإصلاح ما تم إفساده خلال ثلاثة وثلاثين عاماً في فترة قصيرة..

المهم الحكومة معنية بإزالة الظلم عن كاهل الموظف الصغير، والاعتراف به كشريك فعلي في إعادة البناء، وإصلاح الاختلالات، والعملية الإصلاحية تبدأ بإطلاق حقوقه المنهوبة.. في الجهات الحكومية يتعرض الموظف لأربع عقوبات وفي آن واحد.. فهو إذا تغيب يوماً لسبب ما أو تأخر عن التوقيع على حافظة الدوام الرسمي يتعرض أولاً لعقوبة الخصم من الإجازة السنوية، وأخيراً لعقوبة التشهير بتعليق اسمه في اللوحة السوداء كموظف فاشل ومستهتر .. وهو علاوة على ذلك حقوقه مصادرة وعلاواته موقفة ومحروم من أبسط الحقوق.. وقد يكون تأخره عن التوقيع بسبب عدم حصوله على أجرة الباص الذي سيقيله إلى الوظيفة..

إذاً كيف يكون حال موظف كهذا وراتبه لا يفي بإيجار المنزل ناهيك عن حرمانه من الرعاية الصحية والتأمين وغيرها.

فالموظف هو منتج خالق للإبداع ومنفذ للسياسات الإصلاحية وحرمانه من حقوقه يجعله عاجزاً عن القيام بدوره الحقيقي في الحياة- والموظف بوزارة الإدارة المحلية أكثر استهدافاً وعرضة للظلم والقهر على الرغم من كون الوزارة تضطلع بدور أساسي في بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة هدف الثورة وجوهر نقائها وديناميكيتها ، ولهذا وعدهم الأخ الوزير أثناء لقائه بهم على هامش قيامهم بانتفاضة تطالب بإسقاط رموز الفساد بأنه سيكون عادلاً ومنصفاً شرط أن يتوقفوا عن الاحتجاجات، وربما أن الوزير لم يدرك بأن احتجاجات الموظفين جاءت لمساعدته على تحقيق الإصلاحات وفقاً لبرنامج الحكومة... فكانت أولى مطالبهم هي إطلاق مستحقاتهم، وإيقاف العبث بأموال الدولة وفي مقدمة ذلك إعادة هيكلة الوزارة، ولم يقصدوا من ذلك الإساءة للوكلاء والوكلاء المساعدين والذين تجاوز عددهم واحد وعشرين وكيلاً، ومثلهم في كل محافظة..

فالموظفون يكنون لهم احتراماً وتقديراً خاصاً.. ولكن هذا الكم من الوكلاء يعبر عن حالة الترهل والتصدع في الهيكل الإداري للوزارة.. ونتج عنه التزامات مالية وتعقيدات إدارية تمس الموظف البسيط، ولو حسبناها بموضوعية سنجد أن الدور المناط بالوزارة في ظل اللامركزية لا يستدعي هذا الكم من الوكلاء، ولا يستدعي أيضاً وجود وزارة من أساسه، فالدور الرقابي والإشرافي لها يمكن أن يضطلع به هيئة أو مؤسسة بمدى يد عام، والثاني لا يوجد مبان تستوعب هذا العدد فكل وكيل استقل بجناح خاص والبعض تطلب الأمر فتح ثلاثة إلى أربعة مكاتب مع بعضها لكي يكون لديه مكتب معتبر مع حمام، ويلحق به مكتب أو مكتبان آخران لمدير مكتبه وسكرتارية المكتب بينما هناك عدد كبير من مدراء العموم لا يوجد لديهم مكتب لممارسة نشاطهم اليومي..

ومكتب الإعلام والعلاقات العامة والتي هي واجهة الوزير لديها مكتب صغير للمدير العام وآخر لأكثر من خمسة عشر موظفاً، وهو لا يستوعب أكثر من ثلاثة مكاتب صغيرة ..

ويقتضي هذا العدد الكبير للوكلاء أيضاً إدارات عامة لا تقل عن أربع إدارات في كل قطاع وهي إدارات بلا مهام أومسئوليات لأن كل قطاع كان عبارة عن إدارة عامة وتوزعت مهامه ومسئولياته على بقية الإدارات.

وأصبحت الكثير من الاعتمادات المالية المخصصة لتحسين أداء الموظفين ولا تغطي المخصصات المالية للوكلاء فكل وكيل يستلم ما يعادل خمسمائة ألف في الشهر بينما الموظف المنفذ للسياسات العامة للوزارة لا يتقاضى أكثر من خمسة آلاف في الشهر.. ومن هنا جاء التمايز والاحتقان، فالكم الكبير من الوكلاء والمستشارين أحدث حالة من الترهل والاحتقان عكس نفسه سلباً على إنجاز العديد من المشاريع الحيوية.

واختفت أيضاً بعض الأنشطة ومنها التكريم السنوي للموظفين المتميزين والمبدعين وتقديم المكافآت والحوافز المالية لمن ينجز عملاً كلف به خارج الدوام الرسمي..

وربما أن الوزير أدرك هذا الوضع وتفهم لمطالب الموظفين وبالتالي تفهم الموظفون رغبة الوزير في إحداث تحولات حقيقية في الوزارة ومعالجة حالة الترهل والاحتقان فيها ولكن ينبغي أولاً إطلاق مستحقات الموظفين من حوافز ومكافآت وعلاوات وإطلاق المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور والتي توقفت بدون سبب، كما يتطلب أيضاً شمول الموظفين بالرعاية الصحية، وتوفير وسائل المواصلات اللازمة لإنجاز العمل، لكي يكونوا قادرين على القيام بدورهم بصورة إيجابية وحيوية ولكي يتمكن الوزير من تحقيق هذه العملية يتطلب اتخاذ قرارات فاعلة لإعادة الهيكل إلى ما كان عليه في السابق كخطوة أولى للقضاء على الفساد ومعالجة الاختلالات والتضخمات الإدارية.

التغيير.. وثقافة التعاطي

عبدالخالق النقيب

■ التغيير فقه رائج يعيش عصره الذهبي ويستحوذ على المشهد السياسي ويستشري رواجه بامتداد واتساع متنامي حتى سجل حضوره القوي في دهاليز المؤسسات العامة وتخطاها مقتحماً الحصون المنيعة لأسوار المعسكرات والأجهزة والدوائر الأمنية والعسكرية، وأخيراً استنشق غازاته المنبعثة طلاب المدارس الأساسية والثانوية في سابقة تستدعي أن نضع تحتها بدل الخط ألف خط، فالاحتجاجات التي تتفرقع هنا وهناك تحاكي بعضها وتنتج أنماطاً جديدة للتغيير تبتعد وتميل ميلاً شاسعاً عن الطريق السوي الذي من المفترض أن ينتهي به المطاف إلى تغيير ناجع، وفي معظمها حالات يكتنفها الالتباس وتقدم صورة باهتة تفصح عن مضامين ورؤى خاوية على عروشها تتخبط وتتلون بعناد متعطش للتشفي والانتقام والإقصاء.

■ التغيير بفعله الماثل ينساق بألفة عنوة كما تنساق البعير رغماً عنها، والتعاطي الاعتباطي والآني المتسم بالقصور والعبث الماحق لمقومات البناء ودعائم التغيير الرشيد يحوله من نهج يكتنز من المبادئ والنظم والقيم ما يكفل نجاحه ونضوج ثماره اليانعة إلى نمط وشكل من أشكال الفوضى والتخريب التي يشارك في صياغتها والتفاعل معها هوس إعلامي يتجاذبها كظاهرة تستحق أن يسهب في امتداحها وتسويق سلوكها النضالي الذي يبتدأه المجتمع بفعل ارتجالي يحلو بعدها للصغار قبل الكبار ممارستها كلا بالطريقة التي يرتايها لنفسه، ويراد لها أن تتطابق في سموها وأهدافها أيا يكن التفاوت النسبي تجاه ما يختزله الأفراد من إدراك ووعي ناضج.

■ تجريد التغيير من مضامينه النبيلة والتعاطي معه بالكيفية الاعتباطية واستعارته بطريقة تروق لحمران العيون والمنتفعين وتتيح لهم أن ينعموا بخصوصية الاحتماء بالمباركة الدولية للتغيير الذي ينجر خلفه الكثير وإن كان انجرارهم بمقصد يوحي بسلامة النية تحت يافطات تدغدغ مشاعرهم العاطفية وتداعب أوجاعهم المزمنة، ودون دراية يجرون بالتغيير خلفهم ويسحلونه أرضاً باتجاه الطريق الخطأ وربما لا يكتشفون حتى بعد حين أنهم مستعارون أيضا وتم استغلالهم للابتزاز السياسي وتصفية الحسابات الشخصية المشبوهة، دون أن ينالوا من هيلمان التغيير شيئاً ولا يحضون حتى بإذن الجمل إلا أن يتبدل شخص بشخص آخر وإن بلغوا ذلك فيسوقهم الاعتقاد والظن بأنهم قد انتصروا للتغيير.

■ منطق التجهيل وهد المعبد بمن فيه وتفريخ الكيان المؤسسي وإضعاف أوتاد حباله بما فيها من هشاشة، وإشاعة ثقافة التمرد والعصيان (عمال على بطال) وتقويض الثقة الاجتماعية والبنية الإدارية، وشرعنة ماسبق وتأسيسها كأساليب تنضوي تحت مفاهيم التغيير المتحلل عن قيمه ومبادئه، منطق يكاد أن تتبدل معه منظومة التغيير من كونه سنة كونية ونهجا قويما له أصوله السمحة إلى فعل مزاجي عبثي، ومن ثقافة تأثيرية وتأثرية إلى ثقافة دخيلة أشبه بالغزو الفكري ومعها لاعجب أن نرى الطلاب يوماً يتجمهرون للمطالبة بتغيير المناهج وتقليص سنوات الدراسة ولا غرابة أن يتجرد أفراد الجيش والأمن من حلتهم العسكرية وكينونتهم النظامية، ولنا أيضا أن نشهد احتجاجات انفرادية يتمرد فيها الأبناء على آبائهم ويعلنون عصيانهم المدني حتى تحقيق كامل مطالبهم المتمثلة بحياة كريمة عجز الآباء عن توفيرها لهم، فلا نستبعد أن تظل في حلقة مفرغة نحوم حولها نبدل ونغير في الشخوص على حساب البناء والتعمير والحياة المستقرة، فمن السهل جداً أن ينفرط العقد لكن يستحيل لملمته مجددا وإعادته إلى وضعه الطبيعي..

■ وحتى لا نكتشف لاحقاً أن ثمة أياد خفية قد استعارت مطالبنا الإصلاحية وجعلت منا أودات تمريرية وإن جاء الأمر في مستهله بدوافع ذاتية، ولكي لانجد أنفسنا أيضا في كل مرة خارج حلبة اللعبة، فلنا أن نفوت الفرصة على المنتفعين ونعكر صفو أمانيهم، ولنؤمن بأن التغيير قادم لا محالة ويبقى التعاطي معه بإرادة ذاتية محضة لا لبس حولها وبقناعة مستوفاة ووفق رؤية تضمن نتائج مثمرة وناجعة.. مالم سنبقى على الدوام مجرد شهود على تقسيم التركة دون أن ينوبنا منها شيء.. وصدقوني.

عام خريفي قارس!

فهمي عبدالواحد

■ ها نحن نودع عام مايسمى بثورات الربيع العربي وإن كانت أشبه بخريف قارس البرودة لم يسلم من برده لا طفل ولا شيخ ولا امرأة، غادرنا تاركاً وراءه نكسات جماعية ومعانات متزايدة وأزمات خانقة وديون متراكمة وخلافات أسرية و أحلام متناثرة وأحقاد متصاعدة وانقسامات متعددة في الرؤى والمعتقدات والولاءات وصلت حد الخوف من ظهور وتنامي النعرات الطائفية والمناطقية التي ستأكل في طريقها الأخضر واليابس إن لم يتنبه الجميع لمخاطرها سواء من كانوا في السلطة أم المعارضة أم شباب الساحات.

■ صحيح أن من حق أي شخص أن يعبر عن رأيه بالكيفية التي يرأها مناسبة شرط ألا تتجاوز بالطبع حرية ومصلحة الآخرين، ودون القفز على النظام والقانون الذي خرج الجميع من أجل تثبيت قواعده التراخية وإرساء دولة النظام والقانون.

■ إن مانراه اليوم من اعتصامات واحتجاجات عمالية هدفها الإطاحة بقيادات ورموز فاسدة ظاهرة صحية غيبت طويلاً، لكن الأصح منها ألا تكون ناتجة عن دوافع شخصية أو حزبية وألا تحتكم للعنف وفرض الأمر الواقع، حتى لا تخرج المطالب الحقوقية عن هدفها السامي الرامي إلى الإصلاح بعيداً عن لغة الإقصاء وتصفية الحسابات الضيقة.

■ والأفضل من حركة الإضربات في المؤسسات هو المطالبة بتفعيل دور اللجنة العليا لمكافحة الفساد لتقوم هي بدورها القانوني في الرقابة والمحاسبة و الفصل في ما يرفع إليها من ملفات فساد، وحتى لاتعم الفوضى في كل مكان، فالبلد بأمس الحاجة للهدوء والاستقرار والوئام وليس لمزيد من العنف والتصعيد والكراهية، خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي نعيشها والتي لا تحتمل مزيداً من الأزمات.

■ فالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها كل قطاعات الدولة لا تحتمل مزيداً من التأزيم والفوضى، وسواء كانت مطالب التغيير عفوية بدافع التصحيح كما بدأت في أول الأمر أو بفعل تحريض سياسي من أي طرف كان إلا أن واقع الحال اليوم يتطلب من الجميع مزيداً من الصبر وإفساح المجال لحكومة الوفاق لترتيب أوراقها ولملمة شتات الحال لبدء رحلة الإصلاح المؤسسي وفق رؤية منطقية تستند للواقع وتضع المعالجات الناجعة وفقاً له، وليس محاولة لامتصاص غضب الموظفين في القطاعات المختلفة عبر قرارات ارتجالية ربما تكون عاقبتها استقدام فاسد بفاسد جديد وحينها كأنك يابو زيد ماغزيت!

من2010

■ أكثر من٣٣٢٠ معتقلاً فلسطينياً في السجون ا لإسرائيلية خلال العام٢٠١٠م وسط انشغال العرب بثورات الربيع التي أفرغت المقاومة العربية حتى من شعاراتها وفتحت شهية الكيان الصهيوني لممارسة المزيد من الأعمال القمعية ضد الشعب الفلسطيني.

■ أمريكا تغض الطرف عن بناء مئات المستوطنات الإسرائيلية الجديدة في مدينة القدس وترفع الفيتو ضد قرار يعترف بالدولة الفلسطينية وترحب بثورات الفوضى العربية.

■ البنية التحتية الليبية تحت الصفر والاقتصاد المصري منهار وجدار المقاومة السورية يتآكل والميزانية اليمنية بلا رصيد ومشوار طويل ينتظر الجميع لإعادة البناء والإعمار.. والله المستعان!

حكومة الوفاق.. لا خيار غير النجاح

عارف الدوش

□ قال محدثي: وهو محامي مثقف أنني أرثي لحال حكومة باسندوة باعتبارها حكومة وفاق لا هي قادرة تلتزم بكل مطالب الساحات كونها مطالب ثورية تطالب بالتغيير الجذري بالمنطق الثوري باعتبار أن نصف هذه الحكومة جاء من ساحات الثورة ولا هي قادرة في الوقت الراهن على الأقل أن تعيد الخدمات الأساسية وتلغي اختناقات انقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار المشتقات النفطية واختفاء مادة الديزل على سبيل المثال والقائمة تطول... ، في ظل وجود معوقات ربما تكون خارجة عن سيطرة الحكومة، أو لأنها يا صديقي حكومة النصف بالنصف « ففتي ففتي».

□ قلت له: لقد وضعتنا نحن قوى الحداثة الأحزاب السياسية - سواء كنا منتمين حزبياً أو مستقلين- والظروف الراهنة بعد قبول التسوية والمشاركة فيها باعتبارها الممكن المتاح بحسب تعبير الدكتور ياسين سعيد نعمان، وضعتنا في مفترق طرق حساس كوننا ننشد التغيير بأقل الخسائر، ومعنا ملايين اليمنيين فإن وجهنا سهام نقدنا لحكومة الوفاق كأننا نعطي القوى الرافضة للتغيير فرصتها الذهبية بإفشال هذه الحكومة التي لديها مهمة تاريخية مفصلية تتلخص في إما أن يكون اليمن أو لا يكون وإن هاجمنا الأحزاب باعتبارها تخلت عن مطالب الساحات الثورية وشاركت في التسوية السياسية نكون كمن يوجه طعنة بسكين حاد إلى صدره.

□ قال محدثي: نعم صدقت لقد وضعتنا التسوية السياسية بشكلها الحالي والأحزاب بمشاركتها فيها في زاوية حرجة فإن طالبنا الحكومة بتفعيل نشاطها باتجاه التغيير بوتائر عالية لن تستطيع في الوقت الراهن وإن جاهمنا أحزاب المشترك لمشاركتها في التسوية نكون كمن يكسر الغصن الذي يقف عليه سواء كنا منتمين إليها أو مستقلين ، لكننا في الأخير ننتمي لتيار الحداثة ونؤمن بالتغيير بل وناضلنا من أجله وبعضنا قدم الشهداء من أجل التغيير- أي القضاء على الظلم والاستبداد والفساد والهيمنة بكل أشكالها وأنواعها لأننا ننشد بناء الدولة المدنية الحديثة التي يكون فيها الجميع متساوون أمام النظام والقانون.

□ قلت: إذن ما العمل؟ يبدو هذا السؤال في اللحظة الراهنة مركزياً وهاماً والإجابة عليه لابد أن تكون دقيقة في ظل غياب الرؤية وضبابية المواقف في هذه المرحلة الانتقالية الأولى التي ستنتهي بانتخاب نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيساً جديداً للبلاد في ٢١ فبراير القادم.

□ قال محدثي: فعلاً يظل سؤال ما العمل؟ هاماً ومركزياً ولكن ألا ترى معي أن المعارضة لا توجد لديها رؤية واضحة للتغيير وهي تعمل بمنهج ما بدى بدينا عليه أو قل هي مقيدة ومحكومة باتفاقات وترضيات وتحاول إرضاء المجتمعين الإقليمي والدولي وهذا سيؤدي بها إلى المساومات وتجاوز الكثير من مطالب الساحات الثورية، وأخشى أن تنزلق إلى مواجهات مع الساحات ولو بشكل جزئي وهو الأمر الذي سيفقدها شعبيتها وأعداداً كبيرة من كوادرها وأنصارها والمتعاطفين معها.

□ قلت: ألا ترى معي أن مبدأ التقاسم « ففتي ففتي» أثبت فشله في المرحلة الانتقالية بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام٩٠ م وأفضى بنا إلى حرب صيف٩٤ م المشئومة التي ستظل آثارها ماثلة إلى أن نصل إلى حل « القضية الجنوبية» والتي أفرزت « حروب صعدة «التي هي قضية أخرى تحتاج إلى حل، وكلا القضيتين تهددان اليمن بالتشظي واستمرار الحروب.

□ قال محدثي :نتمنى أن لا يتبادل طرفا حكومة الوفاق الاتهامات بالتعطيل وهما سيظلان تحت مجهر الرقابة الإقليمية والدولية طالما وهما وقعا على التسوية وقبلا بها عليهما السير وفقاً لما نصت عليه الآلية التنفيذية بدون تلكؤ أو مراوغات أو مغامرات.

□ قلت: ولكن هناك قوى أخرى في الساحة رافضة للمبادرة الخليجية وتقول إنها لا علاقة لها بالتسوية وتنادي بالحلول الثورية التي تؤدي إلى التغيير الجذري دفعة واحدة عكس التسوية السياسية التي تنشد التغيير خطوة خطوة وقد تأتي بنصف تغيير أو لا تأتي.

□ قال محدثي : هذا صحيح ومزاج الشارع ثوري بامتياز ومن يعلن رفضه للمبادرة الخليجية سيحظى بنصيب وافر من التأييد الشعبي في ظل تراشق طرفي حكومة الوفاق الوطني بالاتهامات بتعطيل تنفيذ المبادرة الخليجية أو افتعال الأزمات وربما يقضم مربعات واسعة ومساحات كبيرة كانت تؤيد أو تناصر أحزاب المشترك أو الحزب الحاكم ، كما ستؤيد الطرف الرافض للمبادرة ما اصطلح على تسميتها بالفئة الصامتة. وشباب الساحات الثورية الذين هم في الأصل رافضون للمبادرة كونها لم تعتبرهم طرفاً وغنما توابع لأطراف وهذا خطأ جسيم ولهذا من حقهم رفض المبادرة وهم الضمانة الحقيقية التي ستجبر طرفي حكومة الوفاق الالتزام بالتنفيذ أو سوف تكتسحهما ثورة ثانية لن تبقي ولن تذر .

□ قلت: إذن حكومة الوفاق وأحزاب المشترك والحزب الحاكم أمام تحد كبير ولا خيار أمام الجميع سوى النجاح للخروج بالبلاد من عنق الزجاجة وان الفشل في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد ممنوع، ممنوع، ممنوع ثلاثاً وعشراً وألفاً يا حكومة الوفاق ومن يحاول إعاقة التنفيذ أو التحايل عليه سيدفع ثمناً باهظاً كون المجتمعين الإقليمي والدولي يراقبان بعيون مفتوحة على الآخر والتاريخ لن يرحم .

الحرب لا تزرع الورد!!

حسين البكري

□ إن الأشرار القتلة هم وحدهم الذين يشعلون نار الحروب العدوانية غير العادلة بهدف قتل الإنسان حتى لو كان طيباً مسالماً، ويحبونها لما فيها من مكاسب مادية لجيوبهم وأطماعهم، ولاستمراريتها يستخدمون أحدث الأسلحة والتقنيات القادرة على انهيار الإنسان وقتله، إنهم يحترفون القتل حباً ورغبةً في القتل، لا شيء غير القتل العمد، لذا نجدهم مرضى في أمسّ الحاجة للعلاج العقلي والنفسي، ففي بعض البلدان الأفريقية - على سبيل المثال - كم من الملايين قتلوا وما زالوا يقتلون، لا دفاعاً عن الوطن أو عن حقوقهم المعتدى عليها ظلماً وعدواناً، وإنما يحاربون تعصباً للقبيلة أو الحزب أو المصالح الشخصية، وطبعاً في كل الأحوال يكون ضحاياهم من الأبرياء، والسبب التربية الخاطئة، إضافةً إلى التقاليد والعادات المختلفة والمتعصبة للجهالة.

إن الحرب ضد سلامة الإنسان الطيب، كما يحدث لشعبنا بفلسطين، وهي في كل صورها سوداء مرعبة وقاتلة، قادرة على أن تزرع الأرض ألغاماً ورصاصاً وموتاً ولا تزرعها أبداً ورداً وقمحاً.